

ملاحح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة الرئيس جو بايدن: قراءة في الثوابث والمتغيرات

The American Foreign Policy features towards Iran under President Joe Biden Administration: Analysis of The constants and variables

حمزة سالم*

جامعة الجزائر 3، الجزائر Salim791h@outlook.fr

د بوعمامة زهير

جامعة تيبازة، الجزائر bouamamazohir@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/04/23 تاريخ القبول: 2021/09/21 تاريخ النشر: 2022/01/01

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى فحص ملاحح السياسة الخارجية الأمريكية وتوجهاتها تجاه إيران في ظل حكم الرئيس جو بايدن، من حيث الثبات والتغير فيها، بالتركيز على الإطار العام لسياسته الخارجية الذي قدمه فترة حملته الانتخابية، ومن خلال تصريحاته، خطابه ومقارنته الفكرية الشاملة بشأن كيفية التعاطي مع إيران، بافتراض أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران تتبع استراتيجيات متغيرة بتغير الظروف المرورية، وحسب المصالح القومية الأمريكية.

وتوصلت الورقة البحثية إلى أن التعامل الأمريكي مع إيران لم يكن وفق استراتيجية ثابتة وأحادية، ولم يجعل من التجربة التاريخية تحكم علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بإيران، بل تتبع معها طرقاً واستراتيجيات متغيرة حسب تغير الظروف المرورية، وحسب متطلبات وأولويات المصالح القومية الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الأمريكية، الولايات المتحدة الأمريكية، إيران، جو بايدن

Abstract: *This paper aims to examine The American Foreign Policy features and its trends towards Iran under The president Joe Biden administration ,in terms of constancy and variance, focusing on the general framework of his foreign policy made public during electoral campaign, and through his declarations ,speeches and intellectual approach concerning the way to deal with Iran, on the assumption that the American foreign policy follows changeable strategies according to the interim circumstances change and national American interests.*

The paper includes the approach towards Iran was not according to a constant an unilateral strategy. This historical experience that has governed the relationship between Iran and USA was not made the basis for the approach, instead they have adopted different methods and strategies according to changing periodical circumstances, and always, in according with the requirements and priorities of the national American interests.

Keywords: American foreign policy, United States of America, Iran, Joe Biden,

مقدمة:

تحتل إيران منذ نجاح الثورة الإسلامية فيها عام 1979 مكانة محورية في تفاعلات السياسة الخارجية الأمريكية عبر مختلف الإدارات الأمريكية المتعاقبة، التي تباينت في ممارسة أساليب التعامل معها؛ بين الشدة والتحييد، الانفتاح والتفاوض، وذلك وفق متطلبات المصلحة الأمريكية في كل مرحلة، نظرا للأهمية الجيوستراتيجية لإيران ودورها الإقليمي المرتبط بأهدافها الإقليمية المعلنة منها والمضرة، خاصة ما يتعلق ببرنامجه النووي والصاروخي المثيرين للقلق الأمريكي في الوقت الراهن.

وتشكل اليوم إيران ملفا هاما للجدل السياسي القائم في ظل الإدارة الأمريكية الحالية للرئيس "جو بايدن" باعتبارها لازالت تمثل خطرا مستمرا على القومي الأمريكي، تتطلب تبني سياسة خارجية أمريكية تجاهها أكثر ملاءمة لمتطلبات المصلحة الأمريكية دون المساس بثوابت السياسة الخارجية، ومتناسبة مع المتغيرات الإقليمية الراهنة ومتطلبات المرحلة المستقبلية.

الإشكالية: إن تراكمات العلاقة الإشكالية غير المستقرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران منذ عقود، خاصة ترسباتها منذ مطلع القرن الحالي بسبب مسعى إيران النووي الغامض، بالموازاة مع تعاضم تدخلاتها الإقليمية المهددة للمصالح الحيوية الأمريكية في الشرق الأوسط، وكذا اختلاف طريقة تعاطي الإدارات الأمريكية المتعاقبة يدفعنا لطرح التساؤل التالي: **ماهي ملامح وآفاق السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة الرئيس جو بايدن؟**

الفرضية: تركز معالم السياسة الخارجية الأمريكية الحالية تجاه إيران على ثوابت قائمة، وتنحو بتوجهات متغيرة نحو الانفتاح عليها والتفاوض معها وفق متطلبات المصلحة القومية الأمريكية الراهنة والمستقبلية

المنهجية المتبعة: نوظف في هذه الورقة البحثية عدة مناهج علمية تبرز في: **منهج البحث التاريخي المقارن** وذلك لمقارنة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران عبر سياقها التاريخي؛ **تقنية تحليل المضمون** لفهم واستنتاج الدلالات السياسية من مضامين التصريحات والخطابات للرئيس جو بايدن وفريق إدارته، وكذا مضامين محتوى الكتابات المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية؛ **تقنية السيناريوهات** لاستشراف آفاق معالم سياسة إدارة بايدن الخارجية تجاه إيران.

أهمية موضوع الورقة البحثية: تتبع أهمية موضوع هذه الورقة البحثية من أهمية السعي نحو فهم الصراع الدائر منذ عقود بين الولايات المتحدة وإيران، وإدراك حالة عدم الاستقرار في العلاقات الثنائية منذ عقود، واستيعاب طبيعة ملامح وآفاق السياسة الخارجية الأمريكية الحالية تجاه إيران، التي زادها ثقلا الملف الإيراني عموما بكافة تعقيداته، والمقلق للغرب بقيادة الولايات المتحدة، بوصفها دولة مهددة للأمن القومي الأمريكي ومصالحها الحيوية ومصالح حلفائها في الشرق الأوسط.

أهداف موضوع الورقة البحثية: تهدف هذه الورقة إلى إبراز معالم السياسة الخارجية الأمريكية وآفاقها تجاه إيران في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة، وتبيان أبرز الثوابت والمتغيرات التي تميزها عن سياسة سابقتها من الإدارات المتعاقبة، من حيث رؤيتها الفكرية وتوجهاتها والآليات الموظفة للتعامل مع الملف الإيراني بشكل عام.

1. السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران: المحددات والمسارات

انبثقت الرؤية الأمريكية منذ الثورة الإيرانية عام 1979 من أن إيران بموقعها الجيوستراتيجي، نظامها السياسي وفلسفة أيديولوجيته الثورية "التوسعية"؛ واستراتيجيتها العسكرية؛ وعدائها المعلن للولايات المتحدة، ودورها الإقليمي المتزايد، أضحت تشكل خطراً على الأمن القومي الأمريكي ومصالحها في الشرق الأوسط. ومن ثم اتسمت السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران بالنشاط، الاستمرارية والثبات مع تغيير فقط في أساليب التعامل معها والمتباينة بين الشدة والانفتاح، والتحييد والتفاوض، حسب متطلبات المصلحة القومية الأمريكية وكيفية إدراكها في كل مرحلة من تعاقب الإدارات الأمريكية.

1.1 موقع إيران في السياسة الخارجية الأمريكية: تحتل منطقة الشرق الأوسط عموماً ومنطقة الخليج

خصوصاً منذ عقود فترة الحرب الباردة إلى اليوم مكانة كبرى في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، والتي تسعى جاهدة إلى الحفاظ على المنطقتين لارتباطهما بمصالحها الثابتة المتمثلة في: النفط وطرق إمداداته، الحفاظ على وجود الكيان الصهيوني، ومحاربة ما يسمى بالإرهاب وفق الرؤية الأمريكية، ومنع أي دولة عربية شرق أوسطية عربية كانت أو غير عربية بما فيها إيران من امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

غير أن المتغير الوحيد في ذلك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجيتها في الشرق الأوسط يندرج ضمن إطار أولوياتها في تلك الأهداف، والتي تصب في النهاية كما صرح الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن (2001-2008) في خطاب له أثناء احتفالية البحرية الأمريكية في فلوريدا سنة 2003 " نرغب أن يكون وطننا فوق الجميع " (حميد 2013، ص 163). ودلالات هذه المقولة أن الولايات المتحدة فرض منطق التفوق العالمي وتزعم العالم اعتماداً على كافة رموز القوة بما يتماشى ومصالحها الثابتة وأولوياتها المتغيرة خاصة في الشرق الأوسط بشكل عام في كل مرحلة.

من جانب آخر، تعتبر الولايات المتحدة في تعاطيها السياسي مع إيران من أولويات وأهداف سياستها الخارجية في الشرق، انطلاقاً من الاعتبار الجيوبوليتيكية، الاقتصادية والسياسية والأمنية، خاصة وأن إيران تحتل موقعا جيوبوليتيكيهما في تفاعل الاستراتيجيات الدولية، ويمثل موقعها الإستراتيجي معطى جيوبوليتيكي هام لدى واضعي النظريات الإستراتيجية، الذي استلهم منها صناعات القرار الأمريكيين عبر الإدارات المتعاقبة وضع دائم لسياستهم الخارجية (علو، 2019، ص 2)، إذ تقع إيران ضمن نظرية (النطاق الإقليمي) لسبايك القائلة من يحكم سيطرته على الأطراف – المناطق الساحلية – يحكم أوراسيا ومن يحكم أوراسيا يتحكم في أقدار العالم، (الشمرى، 1976، ص 23). وثمة أجزاء كبيرة من إيران تقع ضمن المنطقة الإستراتيجية التي حددها " فيرجريف" التي سماها بمنطقة التصادم والارتطام الدولي (الهيبي، 1976، ص 17) لتنافس الإستراتيجيات الدولية بشأنها وما تحتويه من موارد طبيعية هائلة كما هو الحال تنافس الإستراتيجيات الأمريكية، الروسية والصينية وحتى الأوروبية عليها. ولذلك استوعب صناعات القرار في الإدارات الأمريكية المتعاقبة، على اختلاف تعاطيها في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية بما فيها الإدارة الحالية، مدى أهمية إيران الجيوبوليتيكية الاقتصادية ودورها السياسي الإقليمي.

كما تعد إيران من كبار منتجي النفط في العالم، وبمحاذاتها المنتجين الرئيسيين للنفط في الخليج كالعراق والسعودية وقطر وغيرها. إضافة إلى امتداد شريطها الساحلي من منطقة عبادات الإيرانية إلى المحيط الهندي مع سيطرتها البحرية (قوة بحرية إقليمية) لا يستهان بها في المنطقة من المنظار الأمريكي، وباستطاعتها تهديد مرور ناقلات النفط عبر مضيق هرمز الذي تطل عليه، وتشرف عليه سواء في تسهيل أو عرقلة جسور إمدادات الطاقة وحركة التجارة والملاحة البحرية الدولية. وكثيرا ما هددت بإغلاقه عند تأزم علاقاتها مع الدول الغربية بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية والأمريكية المفروضة عليها وعرقلة سياساتها الإقليمية، وكذا برنامجها النووي (Le Monde Diplomatique, 2012, pp1.2). وكثيرا ما يصرح مسؤولو إيران بإغلاق مضيق هرمز - الموضح أدناه في الخريطة رقم 02- الممر البحري الدولي الاستراتيجي في الخليج، من بينها تصريح رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية الجنرال محمد باقري بتاريخ 28 أبريل 2019 لوكالة الأنباء الإيرانية طهران (أ ف ب) من أن بلاده يمكن أن تغلق مضيق هرمز إذا ما واجهت مزيدا - كما وصف - من ممارسات الأعداء وسط تشديد الولايات المتحدة العقوبات على إيران. (3fYLAij) ويشير هذا التصريح لمدى قدرة إيران في توظيف مضيق هرمز كورقة ضغط في بلورة وخدمة أهداف سياستها الخارجية على الصعيدين الإقليمي و الدولي .

وانطلاقا من رابعة الأهداف الأمريكية ومصالحها في الشرق الأوسط، وبحكم الإمكانيات الجيوبوليتيكية والموارد الاقتصادية التي تزخر بها إيران، وطموحاتها السياسية الإقليمية، ونظامها السياسي وتأثيراته السياسية، الدينية والمذهبية وامتداداته في منطقتي الخليج العربي والشرق الأوسط، وبرنامجها النووي والصاروخي، منحت الولايات المتحدة الأمريكية لإيران ثقلا إقليميا متعاضما مهددا لأمنها القومي في المنطقة منذ 1979، يتوجب التصدي لمساها (إيران) في أن تصبح قوة إقليمية مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط. مما يؤدي إلى تقويض المصالح الأمريكية المشار إليها خاصة في الوقت الراهن (كاطع على، 2015، ص 163). وبالتالي فإن تحرك ونشاط السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران مبني بالأساس على تلك الاعتبارات الجيوبوليتيكية، الاقتصادية، السياسية الدينية المذهبية والأمنية المشكلة راهنا للمحددات السياسية الخارجية الأمريكية حيال إيران والمتحكمة في مسارها، رغم اختلاف طريقة التعاطي معها باختلاف الإدارات المتعاقبة بما فيها الإدارة الحالية

2.1 محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران: تنضوي محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران ضمن المحددات الأمريكية العامة تجاه الشرق الأوسط عموما، والمرتبطة بالمصالح والأهداف الأمريكية الثابتة وأولوياتها المتغيرة في المنطقة. وتتجلى هذه المحددات فيما يلي:

أ. طبيعة النظام السياسي الإيراني: ، يعد النظام السياسي الإيراني من أبرز الأسس التي قامت عليها القوة الناعمة الإيرانية ، خاصة فيما تعلق في جانب هيكله التنظيمي لمؤسساته أو لنظرية ولاية الفقيه التي منحت المرشد الأعلى للثورة الإيرانية الصلاحيات المطلقة على الدستور الإيراني وعلى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في إيران، والمجسدة في دوره في صنع السياسة العامة الإيرانية، وتحديد توجهات السياسة الخارجية، وإدارة الملفات الإستراتيجية السياسية والأمنية الإقليمية ذات الصلة بالأمن القومي الإيراني، تحت مسوغ أن سلطة النظام السياسي بهذا الإطار تتوافق مع طبيعة الثورة ومقتضياتها. (المجالي 2019. ص14) والحاملة لمشروع تصدير الثورة من منظور الأمن القومي الإيراني، بإقامة نظام إقليمي قائم على إيديولوجية الإسلام الشيعي الرافض للقوميات المقسمة للأمة الإسلامية، والرافضة للوجود الأجنبي وبخاصة في الشرق الأوسط، من

خلال توظيف القوة الناعمة المرتكزة على الانتشار المذهبي والتشجيع والتواجد العسكري الإقليمي الحالي، كما هو متجلى في العديد من دول الشرق الأوسط مثل، لبنان، سوريا، العراق واليمن (المجالي، ص 15).

من خلال هذه المعطيات، أدركت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بما فيها الإدارة الحالية أن إيران بنظامها السياسي انطلاقاً من أيديولوجيته وفلسفته السياسية المنبثقة عن الثورة الإسلامية في إيران 1979، وخصوصيته الفريدة في صياغة استراتيجية إيران وصنع قراراتها، تشكل خطراً على الأمن القومي الأمريكي في الشرق الأوسط، كونه هو المبلور بالنهاية للسياسة الخارجية الإيرانية (عتريس 2006، ص 37)، وما فتئت الولايات المتحدة تعمل وتطالبها بتغيير وتعديل سلوكياتها الخارجية، وبخاصة منذ التغيير الذي شهده النظام الدولي عقب نهاية الحرب الباردة، عندما سارعت الولايات المتحدة سنوات التسعينيات من القرن الماضي إلى وصف إيران على أنها إحدى الدول المارقة، ومن دول محور الشر مطلع القرن الحالي في خضم جنوحها النووي والصاروخي المرتبط ببناء القوة الصلبة الإيرانية خدمة لمشروع سياساتها التدخلية في عدة دول من الخليج والشرق الأوسط عبر القوة الناعمة وتوزيع القوة الصلبة لأذرعها فيها خدمة لمشروع هيمنتها الإقليمية (PfDffl2).

لذلك، وطيلة أكثر من أربعة عقود من الصراع الإيراني الأمريكي وعلى الرغم من عدم اتخاذ واشنطن لخطوات ملموسة حتى الآن لتغيير النظام السياسي في طهران أو إسقاطه بصفة جدية على غرار تغيير وإسقاط النظام في العراق سنة 2003 تحت أي ذريعة كانت، إلا أن ذلك يبقى رهين الحسابات السياسية والاستراتيجية لواشنطن، و المتعلقة منها؛ إدراكها لمدى خاصية الترابط الوثيق والمتين الفريد بين النظام السياسي الإيراني والشعب الإيراني، ومن ثم قد يصعب على واشنطن الإقدام على ذلك على الأقل في الوقت الحالي، رغم دعمها للمعارضة الإيرانية في الخارج، وكذا محاولات تأليب الرأي العام الإيراني والجماهير الإيرانية وتأجيج احتجاجات الشارع الإيراني كما حصل سابقاً واحتجاجات 2009 إبان حكم أوباما، واحتجاجات 2017 في ظل إدارة ترامب بالموازاة مع تشديد العقوبات الدولية على عليها. وبالتالي فإن خيار إسقاط وتغيير النظام قد يبدو غير مطروح في ظل الإدارة الحالية لاعتبارات متعددة أهمها الالتفاف الجماهيري حوله رغم الاختناق الاقتصادي والعزلة الدولية التي يعانيها بفعل العقوبات الدولية والأمريكية القاسية على إيران، مع جعل واشنطن تستبعد ذلك، وتسعى جادة لتغيير أو تعديل أو تفويض سلوكه باتخاذ بدائل سياسية أخرى (PfDffl2).

ب. مكافحة الإرهاب: تعتبر الولايات المتحدة إيران كدولة راعية للإرهاب مهددة للمصالح الأمريكية منذ عام 1984 إبان إدارة دونالد ريغان عندما صنفها كدولة راعية للإرهاب باتهامها من قبلها بالضلوع في تفجيرات ثكنات مشاة البحرية الأمريكية في بيروت في أكتوبر عام 1983، ولم يتم رفعها من قائمة الدول الراقية للإرهاب حتى اليوم. (w80CrB3). وقد ورد في التقرير الصادر عن وزارة الشؤون الخارجية الأمريكية عام 1996 إبان إدارة بيل كلينتون أنها تشكل أخطر راع للإرهاب في العالم لدعمها حركات المقاومة الإسلامية؛ حزب الله في لبنان، وحركتي الجهاد وحماس في فلسطين المحتلة التي وصفتها فيما بعد الإدارة الأمريكية في عهد بوش بالحركات الإرهابية ووضعها قوائم الإرهاب، (البسيوني، 2007، ص 131)، ازداد العداء الأمريكي لإيران بعد أحداث 2001، ونفس التصنيف في إدارة بوش الابن كدولة محور الشر 2002 ولم يسقط هذا التصنيف حتى في إدارة أوباما، ثم بعدها إدارة ترامب الذي اعتبرها دولة على علاقة بتنظيم القاعدة 2018،

عندما حرصت إدارته قبل مغادرتها البيت الأبيض بناء على معلومات استخباراتية تدل على تأكيد وجود تحالف سري بين إيران و تنظيم القاعدة . (النجار، 2021، ص 6)،

بالمقابل جاءت وثيقة استراتيجية الأمن القومي الجديدة 2021 لتؤكد من جديد على الخطر الإيراني بنظامها السياسي الحالي في تعليماتها المؤقتة بشأن استراتيجية الأمن القومي، تصميم الولايات المتحدة على منع "هجمات" إيران في منطقة الشرق الأوسط وحل القضية النووية الإيرانية من خلال الدبلوماسية بغرض توضيح كيفية ارتباط الولايات المتحدة بالعالم ، حتى تتمكن من تعطيل الشبكات الإرهابية، وحماية مصالحها الحيوية، وردع العدوان الإيراني. (2PJKhJ9) .

وبالتالي لازالت إيران في نظر إدارة بايدين بأنشطتها الإقليمية وشبكة توغلاتها الإقليمية وأذرعها المسلحة في العراق وسوريا ولبنان واليمن موضع انشغال أمني كبير لإدارته (النجار، ص 6)، وعلى الرغم من إدارته أسقطت فصيل الحوثيين في اليمن المواليين لإيران من لائحة المنظمات الإرهابية، إلا أن ذلك لم يبلغ تماماً الرؤية الأمريكية لإيران كدولة راعية للإرهاب، خاصة مع دعمها للمليشيات الإيرانية في العراق وسياستها التدخلية فيه.

ج. المتغير العراقي: يعد المتغير العراقي في السياسة الخارجية الأمريكية من بين المحددات الأمريكية تجاه إيران منذ 2003، وذلك بسبب النفوذ والتأثير الإيراني الكبير في العراق لعدة اعتبارات أهمها ؛ طبيعة العلاقات التاريخية بين إيران و العراق وحجم التفاعلات التي تمخضت عنها آثارا سياسية ، اجتماعية ودينية مترابطة ،فضلا عن المتغير الأهم وهو الجوار الجغرافي (عيد، 2014، ص141). وهذه الرؤية لازالت قائمة حتى في ظل الإدارة الحالية على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية مزال لها موطئ قدم في العراق سواء من خلال محاربة داعش وبقاء بعض القواعد العسكرية الأمريكية، أو باتفاق مع الحكومات العراقية المتعاقبة بعد إنهاء الاحتلال الأمريكي من أجل ردع التدخلات الإيرانية عن قرب من أراضي العراق (النجار، 2021، ص6).

ويفسر الخلاف الأمريكي الإيراني فيما يتعلق بالقضية العراقية، باتهام واشنطن طهران بالتدخل في الشأن العراقي الداخلي من خلال تقديم المساعدات والدعم لبعض الأحزاب السياسية تارة، وجلب أفراد تنظيم القاعدة الى أراضيها تارة أخرى، انطلاقا من السعي الإيراني لاحتواء المشروع الأمريكي في العراق بتوريط الولايات المتحدة الأمريكية في حرب استنزاف وبقائها في العراق، وإيجاد رأي عالمي مناهض ورافض لسياسات الولايات المتحدة العدوانية العالمية وصعوبة تكرار مجازفات الحروب. (السهيري، 2012، ص141) وبالتالي فإن السياسة الإيرانية التدخلية في العراق تعد كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية في العراق. وللحدّ من ذلك أضحت الولايات المتحدة باحتلالها للعراق وتواجدها الحالي فيه مجاورة إقليميا لإيران بحكم السيطرة الأمريكية عليه. وبالتالي فإن السياسة الإيرانية التدخلية في العراق تعد كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية في العراق تحديدا والشرق الأوسط عموما رغم اختلاف طريقة التعاطي الأمريكي مع إيران وسياستها، وعاملا للقلق الأمريكي خاصة مع استمرار إيران في تخصيب اليورانيوم بعد فشل الاتفاق النووي عقب الانسحاب الأمريكي منه.

د. البرنامج النووي الإيراني: تعتبر السياسة الأمريكية القائمة على الحد من الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط ركيزة أساسية في استراتيجيتها العالمية ، خاصة منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، التي

دفعتها إلى التشدد في منع الانتشار النووي عن طريق القوة العسكرية و الدبلوماسية عندما تبنت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية جديدة في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل .كجزء من استراتيجية الأمن القومي الأمريكي ،كما نجحت في بلورة إجماع دولي مع الدول الحليفة كدول الاتحاد الأوربي للتصدي لظاهرة الانتشار النووي في العالم، لاسيما منطقة الشرق الأوسط (علي كاطع ، 2015، ص 169)

ومن هذا المنطلق، يعتبر البرنامج النووي الإيراني بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من أهم المحددات الكبرى في سياستها الخارجية منذ 2001 وعبر تعاقب الإدارات الأمريكية منذ تلك الفترة. إذ يشكل المسعى النووي الإيراني لامتلاك القنبلة النووية من المنظور الأمريكي في هذا السياق الجانب الأكثر قلقا وتخوفا في السلوك الإيراني .فالولايات المتحدة لا تعتبر فحسب أن المشروع النووي الإيراني في مفاعل بوشهر يعد تهديدا لمصالحها في النفط القوقازي وأسيا الوسطى ،ولكنه أيضا يشكل تهديدا مباشرا لمعابر النفط في الخليج والشرق الأوسط ولأمن حلفائها في الشرق الأوسط وبخاصة الكيان الصهيوني (علي كاطع ، ص 170) .ومن ثم يحتم هذا التخوف والقلق عليها تكيف جهودها أحادية الجانب أو دولية الأطراف للحيلولة دون وصول إيران إلى ميثاقها النووي، خاصة في ظل تبني إيران لسياسة الغموض الإستراتيجي في برنامجها النووي (سيد أحمد، 2017، ص49).

إن التخوف الأمريكي من المسعى النووي الإيراني الغامض، هو محصلة للاعتقاد الأمريكي المتوجس القائم على أن قدرة إيران إنتاج القنبلة النووية مرهون بمدى تحكمها في التكنولوجيا النووية السلمية فعلا. بمعنى آخر ينتج هذا التخوف في حال استطاعت إيران التحكم في التكنولوجيا النووي لأغراض إنتاج الطاقة السلمية المتطلبة لنسبة منخفضة في عملية تخصيب اليورانيوم، فإنها تصبح لديها القدرة أيضا القدرة في التحكم في التكنولوجيا النووية للأغراض العسكرية الموجهة لصناعة القنبلة النووية التي تقتضي فقط رفع نسبة التخصيب إلى مستويات أعلى (أكثر من 60 في المئة) ، وهو ما توصلت إليه إيران منتصف شهر أبريل 2021 .ولأول مرة أعلنت علنا توصلها إلى تخصيب اليورانيوم فعلا لنسبة 60 بالمئة بالموازاة مع انطلاق جولة المفاوضات الأولية العسيرة لإحياء الاتفاق النووي في فيننا من نفس الشهر بين إيران ومجموعة الـ 1+5 بقيادة واشنطن (3xifbtq) .وبالتالي مادامت إيران لديها القدرة على التحكم في عملية تخفيض النسبة أو رفعها ، فإنها قادرة على إنتاج السلاح النووي بتوفر الإرادة السياسية لذلك .وتأكد ذلك من خلال ردود الأفعال الغربية والأمريكية التي تساءلت عن إمكانية وصول طهران لصنع قنبلة نووية عقب اعلان طهران ذلك مؤخرا (3aydT3A) . وهنا مكن الشكوك والتوجس والخوف الغربي عموما والأمريكي خصوصا رهنا ومستقبلا (2Pflmx1)، بالموازاة مع تطوير برامجها الصاروخية والباليستية المثيرة للجدل حاليا من جانب آخر للقلق الغربي والأمريكي خصوصا.

هـ. البرنامج الصاروخي الإيراني: تدعم التيار الأمريكي الرفض للاتفاق النووي لمجموعة الـ 1+5 بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مع إيران منذ 2015، بأنه لم يضع قيودا كافية و ضمانات ملموسة من طرف إيران بعدم المساس وتهديد المصالح الحيوية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. عندما انتقده الرئيس الأمريكي الجمهوري السابق دونالد ترامب ووصفه بالكارثي (سيد أحمد، ص 49) ووقع خيار الانسحاب منه منتصف العام 2018. وقد تبني ترامب خيار الانسحاب معلنا رفضه للاتفاق وخروج الولايات المتحدة منه رغم المعارضة الأوروبية والدولية. وتبنى سياسة خارجية مع إيران مبنية على المواجهة والمشروطية كنتيجة للتطورات الأخيرة والحرب الجارية في اليمن بقيادة دول التحالف العربي بقيادة السعودية، وبما يحوز عليه

فصيل الحوثيين الموالين لإيران من امتلاكهم لترسانة من الصواريخ الباليستية إيرانية الصنع، استطاعت تهديد المواقع الإستراتيجية والمنشآت الحيوية في المملكة السعودية (الذهب، 2018، ص4).

ومن هذه الأحداث المتلاحقة في اليمن والتدخل العسكري فيه بقيادة السعودية وحلفائها بالوكالة عن الولايات المتحدة، تجلت الخشية الأمريكية والإسرائيلية من اتساع دائرة الدعم الإيراني ليشمل دعم الفصائل الموالية لإيران في كل من سوريا، حزب الله في لبنان وفصائل المقاومة في غزة بفلسطين المحتلة، والتي نجحت بدرجات معينة في إحداث الضغط على الكيان الصهيوني. (يفتاح شفير، 2006، ص 20) وازداد التخوف الأمريكي عقب اختبار إيران لصاروخ خرمشهر الباليستي وعبر خلال عقده لاجتماع لمجلس الامن الدولي في 1 ديسمبر 2018 وزير خارجية إدارة ترامب وقتذاك مايك بومبيو في أن " نشاط الصواريخ الباليستية الإيرانية خارج السيطرة. في إشارة إلى تعاضم القدرات الصاروخية الإيرانية المهددة لمصالح بلاده في الشرق الأوسط، وتزايدت المخاوف الأمريكية أكثر بعد عمليات إطلاق الأقمار الصناعية المخطط لها الإيرانية خلال العام 2020، بحجة أنه يمكن استخدام عمليات الإطلاق لتطوير صواريخ عابرة للقارات CMB(أبو عامر، 2020، ص20).

ولازالت المخاوف من المساعي الصاروخية الإيرانية تنتاب الإدارة الحالية لبايدن الذي اعتبر في خلال تدخله في مؤتمر ميونيخ الأمني فيفري 2021 أن أنشطة إيران الصاروخية مزعومة للاستقرار في الشرق الأوسط، وتتطلب عمل جماعي دولي للتصدي لها(3q33Atk). ومن ثم تحولت هذه المنظومات الصاروخية إلى مصدر قلق وهاجس دائم للكيان الصهيوني ومن خلفه الولايات المتحدة التي اعتبرت منظومة الصواريخ الإيرانية تمس بالأمن القومي الأمريكي وحلفائها في الشرق الأوسط.

3.1 مسارات السياسة الخارجية الأمريكية 1979-2020: تتقاطع توجهات السياسة الخارجية الأمريكية لمختلف الإدارة السابقة منذ 1979 إلى غاية اليوم من خلال مساراتها حيال إيران من حيث الهدف والثابت الإستراتيجي، أن إيران تشكل خطرا يهدد الأمن القومي الأمريكي وجب التصدي له، وتنبأين في متغير طريقة التعاطي مع هذا الخطر، وذلك وفق طبيعة ومتطلبات المصلحة الأمريكية وظروف تحقيقها في كل مرحلة.

● **الموقف الأمريكي حيال إيران في عهد إدارة جيمي كارتر(1977-1981):** كانت إيران أشد ارتباطا ما قبل الثورة بالكتلة الغربية في مرحلة الاستقطاب بين المعسكرين. وبعد نجاح الثورة الإيرانية عام 1979، انقلبت المعادلة الموجودة، من التحالف طيلة فترة حكم شاه إيران محمد رضا بهلوي إلى العداء الثنائي. ومن ثم بلورت إدارة كارتر سياسة خارجية أمريكية تقوم على اعتبار إيران دولة معادية تهدد المصالح الأمريكية، وتتغصن الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط وجب التعامل معها بحزم عندما تبني في جانفي عام 1980، إستراتيجية تقوم على عقيدة عسكرية سميت على اسمه "عقيدة كارتر القائمة حتى الآن، والقاضية باللجوء إلى استخدام القوة العسكرية ضد إيران للدفاع عن مصالح الولايات المتحدة في الخليج والشرق الأوسط، فضلا عن فرضه لحصار واحتجاز أصولها وفرض حظر على التجارة معها، والدفع بها في حرب الاستنزاف مع العراق خلال فترة (1980- 1988) (qZhDKF3). ويعتبر هذا الموقف أول موقف أمريكي يضع إيران موضع المهدد للولايات المتحدة بعدما كان موضع المتعاون معها .

● **الموقف الأمريكي خلال إدارة دونالد ريغان وإيران (1981-1988):** ما ميز الموقف الأمريكي تجاه إيران في عهده، أنه قام على ثبات اعتبار إيران دولة عدوة. مع استحضر متغير المصلحة القومية الأمريكية القائم معها. فرغم أنه صنفها و اعتبرها لأول مرة كدولة راعية للإرهاب عام 1984 ، وكان أول رئيس أمريكي يصنفها ويعتبرها كذلك، كرد منه على ضلوعها في تفجير بيروت الذي استهدف مشاة بحريتها عام في أكتوبر 1983. إلا أنه في عام 1986 خلال الحرب العراقية الإيرانية قدم مساعدات مالية وبعض الأسلحة لإيران لقاء مساعدة هذه الأخيرة في الإفراج عن الرهائن الأمريكيين لدى حزب الله في لبنان (الضيعان، ب ت، ص 235) وما عرفت لاحقا باسم فضيحة " إيران كونترا " كأولوية مع الإبقاء على ثبات الموقف العدائي الأمريكي من إيران وجاء ذلك السلوك الأمريكي وفق متطلبات متغير المصلحة الذي فرضته تلك المرحلة.

● **موقف إدارة جورج بوش الأب من إيران (1989-1992):** تميز الموقف الأمريكي تجاه إيران في عهده بتبني سياسة خارجية براغماتية قائمة على ثبات العداء معها، إلا أنه استدعى متغير المصلحة الأمريكية لتحديد العراق عند اندلاع الأزمة في الخليج عقب الاجتياح العراقي للكويت عام 1990. فوجدت إدارته أنها مضطرة للتعامل معها من أجل تفعيل المقاطعة الدولية والإقليمية للعراق باستغلال الدور الإقليمي الإيراني الداعم إيران للكويت في أزمتها، لمواجهة عدو مشترك وهو العراق (الضيعان، ص 237).

● **الموقف الأمريكي تجاه إيران في عهد بيل كلينتون (1992-2000):**

تبنت إدارة كلينتون سياسة خارجية قائمة على استراتيجية الإحتواء تجاه إيران والعراق في ماي 1993(مراد ،2009، ص 168)، باعتبار أن إيران تشكل خطرا يهدد الأمن القومي الأمريكي. وقد تم فرض عقوبات على إيران، وحظر التجارة والاستثمار الأمريكي فيها ، وإقرار فيما بعد ما عرف بقانون دامتو 1996 . (العجمي ، 2002، ص 7) لردع إيران عما تسميهم واشطن الجماعات الإرهابية الرافضة لعملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية ، وكان كلينتون أول رئيس أمريكي يتهم إيران بالسعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل . (مراد، ص 168) .

● **موقف إدارة جورج بوش الابن تجاه إيران (2001-2008):** كان الموقف الأمريكي من إيران أشدّ عداء من جهة وبراغمتية من جهة أخرى .فكان أكثر عداء بتصنيفها كدولة من محور الشر 2002 إلى جانب كل من العراق وكريا الشمالية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 . وفي عهده أثير بشكل أكبر البرنامج النووي الإيراني وتهديده بنسفه بالقوة إذا فشلت الترويك الأوروية في معالجته. (الضيعان، ص 33). بالمقابل كان الموقف الأمريكي أكثر براغماتية بعد تورط إدارة جورج بوش في المستنقع العراقي متعدد الطوائف الدينية ذات الغالبية الشيعية والأطراف السياسية المنبثقة عن حالة الانقسام السياسي في العراق، اضطرت إدارته للتعامل السري قبل العلني معها لفك لمعضلته هناك، مدركا ثقل ثل إيران متعدد الأوجه في العراق، بحكم طبيعة العلاقات التاريخية والجوار الجغرافي مع العراق وجملة التفاعلات السياسية، الدينية والاجتماعية المشتركة بين العراقيين والإيرانيين (عيد، ص ص 181،180).

● **الموقف الأمريكي تجاه إيران في عهد باراك أوباما (2009-2015):** بالنظر إلى متطلبات المصلحة الأمريكية خلال حكم أوباما، وبالتوازي مع تورط الولايات المتحدة الأمريكية في المستنقع العراقي، وتبني إدارة أوباما خيار الانسحاب الأمريكي من العراق بدءا من 2011، والذي كلف بملف الانسحاب أذاك الرئيس الحالي جو

بايدن، حينما كان يشغل منصب نائب الرئيس أوباما، وكذلك انطلاقاً من مبدأ الانفتاح الأوبامي على دول على قطيعة بالولايات المتحدة كالفيتنام، كوبا وإيران. طرحت إدارة أوباما خيار التعامل الدبلوماسي مع إيران بأقل التكاليف مع الإبقاء على الخيار العسكري "المكلف" متاحاً عند الضرورة القصوى فقط، بانتهاج خيار التقارب الحذر مع إيران؛ وتوقيع الاتفاق النووي 2015؛ والتفرغ لقضية التوجه نحو المحيط الهادي حيث نفوذ الصين مع وضع ترتيبات إقليمية في الشرق الأوسط قبل مباشرة الانسحاب منه. وهو النهج تقريبا نفسه الذي ربما سوف تستكملة إدارة بايدن(كمال، 2015، ص 213). وكان أوباما أول رئيس أمريكي منذ 1979، يتصل هاتفياً بنظيره الإيراني محمد خاتمي في سبتمبر 2013. التي كانت سبباً في استمرا المفاوضات وتوقيع الاتفاق النووي 2015. قبل أن ينهار في ظل الإدارة الموالية لترامب.

● **الموقف الأمريكي تجاه إيران في عهد ترامب (2016-2020):** بعد المهادنة السياسية الظرفية التي طبعت العلاقات الإيرانية الأمريكية خلال الولاية الثانية لأوباما، وبخلاف موقف إدارته في طريقة تعامله مع الملف الإيراني بشكل عام، انتهج ترامب تجاه إيران نهجاً وموقفاً أمريكياً أكثر تشدداً وأبلغ صرامة معها، بانسحاب إدارته منتصف 2018 من الاتفاق النووي لعام 2015 الذي وقعته إدارة أوباما السابقة وبرعاية من نائبه الرئيس الحالي جو بايدن. ومارست إدارة ترامب أقصى ضغط ممكن وفرضت عقوبات قاسية عليها. وانتقد ترامب ذلك الاتفاق النووي كونه يعطي لو استمر لإيران المساحة والضمانة الإستراتيجية للتحرك إقليمياً وتهديد للمصالح الأمريكية. خاصة بعد إجراء إيران تجارب باليستية بين الحين والآخر عقب الاتفاق النووي ودعم مليشيات الحوثيين في اليمن بصواريخ باليستية استهدفت حلفاء بلاده في الخليج كالسعودية وإمكانية استهداف حلفائه في الشرق الأوسط كالكيان الصهيوني (أبو عامر 2020، ص ص 19-20)

2. معالم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران: الثوابت والمتغيرات: تستقى معالم السياسة الخارجية الأمريكية في عهد جو بايدن تجاه إيران من خطاباته وتصريحاته، ومما قدّمه في مقارباته الفكرية في إطارها العام لسياسته الخارجية خلال حملته الانتخابية، وكذا من وثيقة استراتيجية الأمن القومي المنشورة مطلع شهر مارس 2021. التي حددت صراحة وضمنياً ثوابت المنطلقات السياسية الخارجية الأمريكية ومتغيرات توجهاتها وكذا مضامين آفاقها.

1.2 الثوابت في منطلقات السياسة الخارجية الأمريكية لبایدن تجاه إيران: تنطلق السياسة الخارجية الأمريكية في ظل الإدارة الحالية تجاه إيران والشرق الأوسط عموماً كغيرها من الإدارات السابقة، من الحرص على المصالح والأهداف الحيوية الكبرى الثابتة في المنطقة وفق أولويات تضمن بقاءها أهمها:

(1) - تقييد البرنامج النووي الإيراني والحدّ منه: يعتبر ملف البرنامج النووي الإيراني أكثر الملفات المعيقة لاستقرار العلاقات الإيرانية الأمريكية منذ القطيعة سنة 1979 بسبب الثورة الإسلامية الإيرانية الراضة للوجود الأمريكي في الشرق الأوسط. فقد زاد هذا الملف من التعقيد في العلاقات الثنائية إضافة إلى ملفات أخرى، بسبب تزايد الطموحات النووية الإيرانية (الضعيان ، ص 2) في الوقت الذي تلعب فيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران نشاطاً أكثر تفاعلاً في جانب محدّد وهدف منع الانتشار النووي في الشرق الأوسط ، لارتباطه بالمحدد والهدف السياسي الخارجي الأمريكي الأشمل نحو العالم، وهو الحد من انتشار الأسلحة النووية باعتباره الركيزة

الأساسية في استراتيجيتها العالمية، والشرق أوسطية تحديداً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والتي دفعت به إلى مزيد من التشدد في منع الانتشار النووي عسكرياً ودبلوماسياً (على كاطع، ص 169)

فرغم التوصل إلى الاتفاق النووي العام 2015 بين إيران ومجموعة الـ 5+1 بقيادة واشنطن والذي لم يستمر طويلاً بمجىء إدارة ترامب وانسحابها منه لاحقاً، كونه لا يحقق الهدف الأسمى في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، وهو منعها من تطوير قدرات نووية تنتج القنبلة النووية. إلا أن هذا الهدف نفسه يبدو ثابتاً في منطلقات السياسة الخارجية لجو بايدن، رغم انتقاده لخيار الانسحاب "الترامبي". ويعطي بايدن أهمية قصوى لذلك، وهو ما نلتمسه في تصريحاته الأخيرة في 20 فيفري 2021 لدى أول مشاركة له في اجتماع افتراضي بمؤتمر ميونيخ الأمني مجموعة السبع إن "تهديد الانتشار النووي لا يزال يتطلب دبلوماسية وتعاوناً دقيقين فيما بيننا". في إشارة ضمنية إلى التعاون بين حلفاء بلاد وشركائها كالصين وروسيا في التصدي للبرنامجين النوويين لكل من إيران والكرورية الشمالية. كما حث في هذا الاجتماع على الحد من أنشطة إيران بوصفها "بالمزعزعة للاستقرار" في الشرق الأوسط. (3q33Atk) والتي يقصد بها التدخلات الإيرانية في عديد دول الشرق الأوسط والخليج.

وبالتالي، فإن إيران حسب بايدن مازالت تشكل بتموحياتها النووية محققاً، خاصة مع إعلانها على لسان مرشد الثورة الإيرانية خامنئي، في تصريح أدلى به 22 فيفري 2021، خلال اجتماع "خبراء القيادة" رفع سقف تخصيب اليورانيوم من نسبة نقاء 20% بقوله "قد نتخذ قراراً برفع التخصيب حتى درجة 60% وفقاً لحاجات البلاد، ولن يستطيع أحد منع إيران من تطوير سلاح نووي لكنها لا تسعى لامتلاكه". (3q33Atk). في دلالة إيرانية رافض لسياسة الامتثال الأمريكية مقابل الامتثال الإيراني للعودة إلى الاتفاق النووي. وقد أشارت وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة إلى اعتبار التهديد النووي من إيران لا يزال قائماً، يتطلب تحرك جماعي دبلوماسي مادام خياراً قائماً دونما اللجوء للقوة وفق رؤية بايدن (w6LD103). خاصة مع تسارع الأحداث وتنفيذ إيران تهديد مرشدها بإعلان إيران في 14.04.2021 إنتاج أول كمية من اليورانيوم المخصب بنسبة 60 في المئة والرد الأمريكي والغربي الرفض لذلك، بالتوازي مع عودة الطرفين الإيراني والأمريكي بعد شد وجذب بينهما إلى التفاوض في إطار مجموعة الـ 5+1 إلى احياء الاتفاق النووي في فيينا خلال شهر أبريل 2021 (3aydT3A)، ومن ثم يعتبر منع إيران من امتلاك القدرات النووية ذات البعد العسكري والاستراتيجي والعمل على تقييدها إحدى الثوابت في منطلقات في السياسة الخارجية لجو بايدن تجاه إيران .

• (2)- التصدي للبرنامج الصاروخي الباليستي الإيراني: لا يقل برنامج إيران الصاروخي أهمية عن أهمية برنامجها النووي بالنسبة للسياسة الخارجية لإدارة جو بايدن في كيفية التعاطي والتعامل مع هذا الملف الحساس، خاصة وأنه خاضت في تطويره إيران منذ عقود، انكشفت تجاربه ومدى فعاليته في الحرب الداخلية في اليمن خلال عهد ترامب، حينما استطاع فصيل الحوثيين الموالين لإيران بصواريخ قصيرة المدى وطويلة المدى مختلفة يتراوح مداها من 45 كلم و300 إلى غاية 1000 كلم، استهداف المنشآت الحيوية في السعودية بين الحين والآخر (على الذهب، 2018، ص4) ومن بين الصواريخ الإيرانية على اختلاف استخداماتها سلسلة شهاب 1.2.3.4.5.6، خرمشهر الباليستي، سفير 1 وسفير 2 الخاصين بإطلاق الأقمار الصناعية وغيرها القادرة على تهديد حلفاء واشنطن في المنطقة. (أبو عامر، ص2)

فإذا كان البرنامج الصاروخي قد مثل مصدر قلق للولايات المتحدة في عهد إدارة ترامب والذي انسحبت بسببه إدارته من الاتفاق النووي منتصف 2015، فإنه لازال يشكل مصدر قلق أمريكي في ظل إدارة بايدين منذ الوهلة الأولى لفوزه بانتخابات الرئاسة الأمريكية. ففي أول تعليق له بعد فوزه في الانتخابات بخصوص إيران، قال الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدين " سنشدد القيود على البرنامج الصاروخي الإيراني بالتشاور مع "حلفائنا"(3 q33Atk). ويوحى مضمون كلامه هذا بدلالة سياسية أن أنشطة البرنامج الصاروخي الإيراني يمثل تحد كبير خلال عهده في تعامل بايدين في ساسيته الخارجية تجاه إيران ، وهو ما يراه مستشار بايدين للأمن القومي "جيك سوليفان " وأحد كبار مفاوضي الاتفاق النووي في إدارة أوباما السابقة أن أولوية العودة للاتفاق النووي إلى جانب رفع العقوبات يكون بشرط امتثال إيران لشروط الاتفاق هي التفاوض على برنامجها الصاروخي قبل الاتفاق النووي الجديد المأمول، وذلك في سياق رغبة الإدارة الجديدة إعادة إيران "إلى الصندوق"، وإجبارها على الامتثال لشروط الاتفاق الأصلي. (3uN5Qse) ومن ثم لا تختلف إدارة بايدين عند إدارة ترامب حول تهديد البرنامج الصاروخي . وعلى هذا الأساس مثل البرنامج الإيراني الصاروخي مصدر تهديد لواشنطن في ظل الإدارة الحالية عندما وصف بايدين أنشطة إيران بالمزعزعة في الشرق الأوسط.

3) دعم وضمن التفوق العسكري النوعي الإسرائيلي على إيران: يعد أمن الكيان الصهيوني ثابتا في منطلقات السياسة الخارجية لإدارة جو بايدين، كما كان مألوفاً في السياسة الخارجية الأمريكية للإدارات الأمريكية السابقة جمهورية كانت أو ديمقراطية، رغم تعهده بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والفلسطينيين وعمله على حل الدولتين من جهة، وتبني مقاربة مرنة تجاه إيران لاحتوائها بدل تحييدها. وأكد في برنامجه الانتخابي معارضته أي جهد لنزع الشرعية عن الكيان الصهيوني. فعلى الرغم من أن بايدين شدد على ضرورة تغيير عدد القوات الأمريكية في الشرق الأوسط، قائلاً: إن هذا التغيير يجب أن يتم بحيث تتمكن الولايات المتحدة من تعطيل الشبكات الإرهابية، وحماية مصالحها الحيوية، وردع العدوان الإيراني إلا أنه أكد من جديد، من خلال تعليمات إدارته المؤقتة بشأن استراتيجية الأمن القومي، تصميم الولايات المتحدة على منع "هجمات" إيران في المنطقة قد تستهدف ما يسمى بإسرائيل (2PJkhJ9) ما يوحي أن الولايات المتحدة منوطة بحماية الكيان الصهيوني من أي تهديد عسكري إيراني محتمل في المستقبل المنظور مع مواصلة تقديم الدعم للكيان الصهيوني وضمن تفوقه العسكري لأنه يدرك جيداً أن ما يؤهل ما يسمى بدولة إسرائيل للقيام بهذا الدور الإقليمي هو استمرار تفوقها الساحق على الدول المحيطة بها بما فيها إيران.

ولذلك فإن القوانين الأمريكية تضمن التفوق العسكري النوعي ل، ولا يمرر الكونغرس الأمريكي أي صفقة عسكرية إلى دول المنطقة، بدون مراجعتها بدقة للتأكد من توافقها مع قانون التفوق العسكري النوعي Military Edge Qualitative الصادر في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب برقم 2833 لسنة 2017. ويمثل هذا القانون الأساس القانوني والسياسي للتمييز ضد الأطراف الأخرى في الشرق الأوسط، لمصلحة ما يسمى بإسرائيل. وينص القانون على تعديل قواعد ونظم مبيعات وصادرات الأسلحة الأمريكية الرئيسية إلى أي دولة في المنطقة، باستثناء ما يسمى بإسرائيل، بما يضمن المحافظة على التفوق العسكري النوعي لها(31Hsip9)

ومن ثم من المستبعد جداً، إن لم نقل من المستحيل أن تجنح إدارة بايدين بشكل مخالف عن نهج الإدارات السابقة في دعم الكيان الصهيوني وضمن تفوقه العسكري النوعي على جميع دول الشرق الأوسط بمن فيهم

إيران. كما أكدت "كامالا هاريس" نائبة جو بايدن خلال حملته الانتخابية أن إدارته لن تفرض شروطا على المساعدات الأمريكية للكيان الصهيوني. بقولها "لقد أوضح بايدن أنه لن يربط المساعدة العسكرية وتفوقها العسكري النوعي في الشرق الأوسط بأي قرارات سياسية ستأخذها ما يسمى إسرائيل. ستحافظ إدارة بايدن-على التزامنا غير القابل للكسر بأمن ما يسمى إسرائيل، وضمان حفاظها على تفوقها العسكري النوعي". (OQdmR31)

4) مكافحة الإرهاب والمليشيات المرتبطة بإيران: على الرغم من وعود إدارة بايدن خلال حملته الانتخابية بإنهاء الحروب في الشرق الأوسط، والتي تورطت فيها بلاده في المنطقة منذ مطلع القرن الحالي تحت ما يسمى منها بمكافحة الإرهاب المرتبط بالاستراتيجية التوسعية العالمية الأمريكية، (PrDIKS2) التي لم ولن تختلف فيها أي إدارة أمريكية على الإطلاق بعد الحرب الباردة، التي كرست مبررات استمرارها هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، ويتوارى خلفها مصطلح ما يسمى بالإرهاب فاقد التعريف وغير الموحد عالميا وكثير التوظيف أمريكي، حيثما ثققت مصالحها الحيوية وأهدافها الإستراتيجية في العالم ومنها منطقة الشرق الأوسط، والذي أتاح لها التحرك -ولا يزال - فيها بغزو العراق 2003 إبان إدارة بوش الابن، وإحكام السيطرة الكاملة عليه وعلى موارده حتى اليوم (3wuDQKD)

ومن ثم، أصبح مكافحة ما سمي الإرهاب القاعدي والداعشي، محددًا ضمن المحددات الأمريكية الخارجية في مواجهة إيران والمليشيات المرتبطة بها من المنظار الأمريكي في العراق واليمن وسوريا وغيرها في عهد الإدارة السابقة لترامب، التي أحدثت تحولا فارقا في التعاطي الغربي مع ملفي إيران والإرهاب بعد اتهام نظام طهران بالتطرف من وجهة نظر أحادية لتلك الإدارة، عندما اتهمتها بتأسيس مقر للقاعدة فيها في خطاب لوزير الخارجية السابق مايك بومبيو، كروية أمريكية مغايرة لمكافحة الإرهاب. عن الطرف الأوروبي (النجار، 2021، ص 6)

وقد كشفت إدارة بايدن أن ما يسمى بمكافحة الإرهاب أضحى أشبه بألة دائمة الحركة والتحريك الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط كما في السابق، يستهدف استكمال مسار الأهداف الأمريكية وأبعادها الخفية المتوارية خلف المسمى المذكور في المنطقة، من خلال تبني استراتيجية أمنية قائمة على التحرك الجماعي بدل الانفراد الأمريكي بها، لمواجهة التنظيمات الإرهابية كالقاعدة ومنع عودة داعش من جديد في سوريا والعراق (هشام النجار، 2021، ص 6)، بالتعاون مع أسماهم بايدن بالشركاء الإقليميين والدوليين لردع إيران وسياستها. والهدف من هذه الاستراتيجية حسب بايدن هو تهدئة التوترات الإقليمية وحماية مصالحها الحيوية وترتيب الأولويات وتجلي بدء التعاون المشار إليه في التحالف الصهيوني قيد الإنجاز مع الدول المطبّعة منذ 03 مارس 2021 برعاية أمريكية. (3d2rEZU). وأولت وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة (04 مارس 2021) أهمية لمسألة مكافحة الإرهاب أولوية كبرى في إطار دولي تعاوني (2PJKhJ9)

2.2 المتغير في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة بايدن تجاه إيران: انطلاقا الثوابت من الحاكمة لمنطلقات السياسية الخارجية لإدارة بايدن تجاه الشرق الأوسط عموما وإيران على وجه التحديد، فقد كشفت مقارنته تصريحاته لاسيما استراتيجية الأمن القومي الجديدة عن أهم أولويات توجهاته محكومة بتغيرات؛ ما تعلق الأمر بإيران والملفات ذات الصلة بها بصفة مباشرة أو غير مباشرة نعرض إلى أهمها:

✓ في اتجاه دبلوماسية دولية متعددة الأطراف لاحتواء إيران: بحسب جو بايدن ، فإن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تملك الإمكانيات العسكرية والاقتصادية والمنظومة القيمية، فضلاً عن القدرة على حشد "العالم الحر"، لقيادة العالم أن تستعيد صدقيتها ونفوذها بين خصومها وحلفائها على السواء(المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ،2020، ص3) وهو نفس الإدراك "الأوبامي" في السابق بقوله في إحدى خطابهات "إن التفوق العسكري الكاسح لبلدنا أمام حلفائنا وخصومنا يتيح لنا اختبار الخيار الدبلوماسي في التعامل مع الخصوم في إشارة إلى كوريا الشمالية وإيران ،دون أن يتعرض أمننا للخطر " (كمال ، 2015 ، ص 71) وهو الاتجاه لبايدن ،الذي أكد في مقاربتة أن نهج ترامب الفوضوي وغير المنسجم في السياسة الخارجية وقشله في دعم المبادئ الديمقراطية الأساسية حول العالم، قادا إلى تراجع مكانة الولايات المتحدة، وقوضاً تحالفاتها الديمقراطية.

ومن ثم تأكيد على التغيير في سياسة إدارته تجاه حلفاء الولايات المتحدة خلال فعاليات المؤتمر ميونخ الأمني في فيفري 2021 أن الولايات المتحدة ستعمل عن كثب مع الحلفاء في التعامل مع إيران بعد أن اتخذ سلفه دونالد ترامب نهجا عدائيا أحاديا، والرغبة في العودة للعمل الجماعي لمواجهة التحديات والتهديدات الأمنية بصفة مشتركة بقوله : "أن إن تهديد الانتشار النووي" لا يزال يتطلب دبلوماسية وتعاوناً دقيقين في ما بيننا ولهذا السبب قلنا إننا مستعدون لإعادة الانخراط في مفاوضات مع مجموعة 5 + 1 بشأن برنامج إيران النووي".(3q33Atk) في إشارة إلى العودة الجماعية لمواجهة التهديدات المشتركة. وهو ما بدأت معالمه تتجسد مع انعقاد أول مؤتمر تمهيدي لإحياء الاتفاق النووي عن بعد بسبب جائحة كورونا بين إيران ومجموعة الـ 5+1 في فيينا خلال شهر أفريل 2021 والذي لم يتوصل إلى اتفاق يذكر بخصوص البرنامج النووي الإيراني خاصة مع رفع إيران لنسبة التخصيب (60 في المئة) ومطالبها بالتفاوض ليس على البرنامج النووي في حد ذاته إنما التفاوض حول مسألة تخفيض النسبة مقابل رفع العقوبات القاسية التي فرضتها إدارة ترامب السابقة، وهو ما رفضته الولايات المتحدة ممثلة في إدارة بايدن (3aydT3A) ويبقى التجاذب الإيراني الأمريكي قائما ربما في مفاوضات لاحقة أمام سياسة إيران "التلصبية" بشأن برنامجها النووي مع الغرب في ظل استبعاد واشنطن خيار اللجوء إلى الخيار العسكري وتفضيلها الحل الدبلوماسي الجماعي الدولي.

✓ نحو العودة إلى اتفاق نووي صاروخي جديد مع إيران: أكد بايدن أن سياسة إدارة ترامب المتمثلة في ممارسة أقصى قدر من الضغط على إيران غير فعالة، وإذا عادت إيران إلى الوفاء بالتزاماتها النووية، فستفعل الولايات المتحدة الشيء نفسه. قال جو بايدن في تصريح له بشأن إيران "هناك طريقة أكثر ذكاء من أجل تشديد الضغوط على إيران وهناك طريقة دونالد ترامب" (33QH12Y) في إشارة ضمنية وصريحة انتقاده لسياسة تعامل إدارة ترامب تجاه إيران، بعد انسحابه إدارته من الاتفاق النووي منتصف 2018. فعلى الرغم من تلاقيه مع ترامب في هدف الحد من أنشطة إيران النووية والصاروخية، إلا أنه يختلف معه فقط في "المنهجية الإستراتيجية" لبلوغ الهدف المشترك ، فمقاربتة تجاه إيران تركز على الحوار الدبلوماسي الجماعي المشترك بين بلاده وحلفاءها وشركائها، كالصين وروسيا الممتازين بعلاقات استراتيجية مع إيران واستغلال نفوذهما واقناعهما للضغط على ومجابتها انفراديا كما في السابق ، مع عدم المجازفة بحرب مع إيران قد يشعل منطقة الشرق الأوسط برمتها (متقي 2021 ، ص 9)

لكن على ما يبدو ليس سهلا الوصول إلى اتفاق مع إيران، بعد سياسة الامتثال مقابل الامتثال بين الطرفين الإيراني والأمريكي السابقة وفي ظل تصلب الموقفين الأمريكي والإيراني في الجولة الأخيرة في فيينا ومفاوضات إحياء الاتفاق النووي، خاصة بعد اعلان وزير الخارجية الأمريكي "بليكنز" في وقت سابق أن الاتفاق النووي المنشود في حال العودة الإيرانية مرهون بتوسيعه ليشمل البرامج الصاروخية وهو ما ترفضه طهران حتى الآن.

✓ **باتجاه إنشاء نظام لتوازن قوى إقليمي يضم إيران:** يشير انشغال الإدارة الحالية من خلال ما جاء في مضمون المقاربة التي طرحها جو بايدن كمتغير لسياسة إدارته الخارجية وامتدادا لإدارة أوباما بخصوص التعاطي مع إيران إلى العمل على أمل إنشاء نظام توازن قوى إقليمي يضم قوتين إيران من ناحية ، والدول السنية من جهة أخرى (دول بالأساس ويمكن إضافة كل من مصر وتركيا ، وسيؤدي هذا التوازن في القوى إلى منع هيمنة دولة إقليمية واحدة على منطقة الخليج ، مع احتفاظ واشنطن بعلاقة طيبة بطرفي توازن القوى. فضلا عن استقطاب إيران والاعتراف لها كفاعل إقليمي انطلاقا من فكرة دمجها فيه قد يؤدي إلى اعتدالها بدل عزلها (كمال، 2015، 73) يحدّ من الهواجس الأمريكية في الشرق الأوسط عند تركها للفراغ عقب البدء في تخفيف تواجدها في الشرق الأوسط والتوجه كأولوية بنقلها العسكري والسياسي إلى المحيط الهادي حيث نفوذ الصين المتعاظم هناك (33QH12Y).

وبالتالي، يفهم من هذه الحسابات الأمريكية أن تحقيق نظام توازن القوى الإقليمي يتطلب الانفتاح الأمريكي على إيران، وهو ما قد يتم وضع أساسه في إطار عودة المفاوضات العسيرة التي بدأت منذ أبريل 2021 بشأن برنامجها النووي في حال توافق مدركات التعاون من أجل الاتفاق بين طهران وواشنطن مستقبلا.

✓ **نحو إنهاء الصراعات الإقليمية بإشراك إيران ودعم التطبيع الصهيوني.** بحسب بايدين وتصريحاته المعلنة والمكتوبة وكذا مقارنته للسياسة الخارجية التي أفصح عنها، ومن إعلانه يوم 04 مارس 2021 عن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط ، ستنصب جهود الإدارة الجديدة على قضايا بعينها، إنهاء الحروب بالوكالة في الشرق الأوسط، فضلا عن مواصلة ودعم التطبيع مع عديد الدول العربية على خطى سلف ترامب، وطمأنة الكيان الصهيوني عقب في حال احتمال التقارب مع إيران في حال التوصل إلى الاتفاق النووي باليستي معها. ومن ثمّ ستسعى إدارة بايدين للسير على نفس الطريقة "الأوبامية" ، مع بعض التجميل، وإحداث حالة من التوازن السياسي والدبلوماسي في الشرق الأوسط واحتواء إيران بدل تحييدها.

ففي ما يخص إنهاء الحروب بالوكالة في الشرق الأوسط، وبالموازاة مع دعوة إيران إلى التفاوض النووي من جهة، تسعى إدارة بايدين إلى إحداث التوازن السياسي والدبلوماسي لإنهاء الصراع في اليمن بوقف الدعم السعودي في حربها على اليمن مع طمأنتها بالدفاع الأمريكي عنها ضد الصواريخ الحوثية من جهة. ومن جهة ثانية مجاملة إيران من خلال مراجعة القرارات التي اتخذها ترامب تجاه إدراج الحوثيين على اللائحة الأمريكية للمنظمات الإرهابية، باستخدام ورقة طهران للضغط على الحوثيين، وتنتهي المسألة إلى تقاسم السلطة بين الحوثيين وحكومة هادي منصور. ويبقى الشعب اليمني هو المتضرر من اللعبة السياسية بين واشنطن وطهران. وربما نفس الخطى ستتخذها الإدارة تجاه قضايا إقليمية أخرى ذات الصلة بالانخراط الإيراني في العراق وتقسيم السلطة بين السنة والشيعة، وفي سوريا، ووفق ربما تفاهم مع موسكو وطهران يتم تسوية الملف السوري باستحضار سياسة أوباما المترددة (202iLR).

أما القضية الفلسطينية فإن بايدن يقوم باصطناع التوازن بين الطرفين الفلسطيني والصهيوني. فبالنسبة للطرف الفلسطيني، فلم تبد إدارة بايدن أية نية لمراجعة قرارات مصيرية اتخذها سلفه ترامب بشأن القضية الفلسطينية من بينها الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الغاصب. بيد أنه أعلن نيته عن إعادة فتح القنصلية الأمريكية في مدينة القدس الشرقية، وفتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن مع استئناف المساعدات لوكالة "غوٲ" وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا". وبإمساك بايدن للعصا من الوسط في التعامل الأمريكي مع الصراع الفلسطيني الصهيوني على خطى أوباما وإمكانية عودة الفلسطينيين والصهاينة للمفاوضات. فهي تبقى محل مساومة أمريكية لا جديد فيها يذكر سوى تحييد ومزيد من اختزال الصراع، خاصة مع تعهد بايدن بالدعم الكامل الأمريكي لمسار التطبيع الصهيوني خلال فترة رئاسته مع إمكانية استغلال لورقة طهران بخصوص علاقتها بحماس والجهد الفلسطيني من أجل التعايش مع الكيان الصهيوني وعدم استهدافه لقاء تحفيزات بالتخفيف أو رفع العقوبات، أو حتى ربما ضغوط من القوى الكبرى الصديقة لإيران. (3m1rhll)

وبالتالي يفهم من التوجهات السياسة الأمريكية الحالية حيال الشرق الأوسط تنطلق بالأساس من ثوابت الحفاظ على أهدافها، والتي تتطلب متغير عنصر التهدة وإنهاء/ تخفيض الصراعات في المنطقة كأولوية أمريكية ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط، والحد من الانخراط الأمريكي فيها، وتخفيض ثقلها السياسي والعسكري والانتقال نحو تخوم الصين حسب وثيقة استراتيجية الأمن القومي الجديدة.

3.2- آفاق السياسة الخارجية لإدارة بايدن تجاه إيران: يرى بعض المراقبين أن السياسة الخارجية لإدارة

بايدن، تتجه نحو استكمال إنجازات إدارة باراك أوباما بدءاً من النقطة التي توقفت عندها حيال إيران بمجيء إدارة ترامب (O2ioLR2)، التي كانت فيصلاً دون استكمالها. وبالتالي قد يمكن للسياسة الخارجية الأمريكية في ظل الإدارة الحالية أن تبلغ إحدى آفاق السيناريوهات الثلاث التالي ذكرها:

السيناريو الأول: احتمال التقارب بين طهران وواشنطن، بالنظر إلى تصريحات بايدن وخطاباته ومقاربتة الفكرية المرنة تجاه إيران ، وبالارتكاز على مبررات تولي عديد الشخصيات المهمة في فريق إدارة أوباما السابقة لمناصب مهمة في إدارة بايدن ، كتولي مسؤولية السياسة الخارجية في إدارته وزير الخارجية الحالي أنطونيو بلينكن، عندما كان نائباً لوزير الخارجية جون كيري في إدارة أوباما السابقة ، ومستشاره الحالي جيك سوليفان لشؤون الأمن القومي، وهو أيضاً جزء من فريق أوباما لشؤون الأمن القومي وغيرهم ذوا التوجهات المرنة مع إيران (202ioLR).

وبالتالي من المرجح أن يتطلع بايدن وفريقه إلى التقارب إلى فتح الحوارات مع إيران على غرار إدارة أوباما السابقة، خاصة بعد سنوات من التوتر والصراع. كما فتحت زيارة الرئيس نيكسون في أوائل السبعينيات الباب لتغيرات في الصين على الرغم من أيديولوجيتها الشيوعية. ،فقد تكون أمام جو بايدن فرصة للتوصل إلى اتفاق جديد مع إيران، مستفيداً من الأوضاع الصعبة التي تعانيتها بسبب العقوبات القاسية التي فرضتها عليها إدارة ترامب السابقة، كما أن التقارب الأمريكي مع إيران في حال التوصل إلى اتفاق دولي معها حيال برنامجها النووي تحديداً وحدود دورها الإقليمي ، قد يضمن الانسحاب الأمريكي الذي سيقع وإن بدرجات مختلفة، وهو ما قد يحرر السياسة الأمريكية من بعض الاعتبارات التي تدفع بها للتورط في نزاعات الشرق الأوسط، (202ioLR) وفي الوقت ذاته أن القول بأن التهدة سوف تدفع بإيران لمزيد من التطرف ليست أطروحة صحيحة تماماً، كون

إيران اليوم ليست إيران عام 1979، وليست إيران الثورية بقدر ما هي إيران "البراغماتية" الساعية لترتيب وضعها العالمي والمالي المتدهور(ببير بهلوي (w6LD103). وتبقى مسألة نجاح العودة الإيرانية الأمريكية الحالية إلى الاتفاق النووي منذ مؤتمر فيينا الافتراضي الأخير (أفريل 2021) المتعثرة فيه بين إيران وأعضاء 1+5 بقيادة واشنطن بسبب تجاوز سقف مطالب إيران خلال المؤتمر المذكور بالتفاوض حول نسبة التخصيب بدل التفاوض حول البرنامج النووي ككل وبرنامجها الصاروخي، في مقابل رفض واشنطن الامتثال للمطلب الإيراني ورفع العقوبات الأمريكية عليها وبالتالي تبقى هذه المسألة مرهونة بتنازلات توافقية بين الطرفين وعلى الأرجح أن يتحقق هذا السيناريو خلال مفاوضات ربما لاحقة في إطار اتفاق الطرفين مبدئياً على الأقل على الحل الدبلوماسي والتفاوض.

السيناريو الثاني : استمرار الوضع القائم بين طهران وواشنطن بعد سياسية الامتثال مقابل الامتثال السابقة مع المتقابلة بين الطرفين الإيراني والأمريكي خلال الثلاث أشهر الأولى لعهد إدارة بايدن الجديدة بشأن العودة إلى الاتفاق النووي، وفي ظل بداية التفاوض المتعثر بشأن إحيائه خلال مؤتمر فيينا أفريل 2021 كتمهيد لحوارات إقليمية أخرى في المستقبل المنظور في ظل إدارة بايدن الحالية خلال ربما جولات تفاوضية لاحقة بين إيران ومجموعة 1+5 بقيادة واشنطن. وأمام تصلب الموقفين الإيراني والأمريكي وعدم تقديم تنازلات بين الطرفين في الوقت الراهن خلال مؤتمر فيينا المذكور، فإن ذلك التصلب في موقفيهما قد يطيل أمد الصراع بدل حله من جهة، خاصة مع تمسك واشنطن بعدم رفع العقوبات وتمسك إيران برفعها مقابل استكمال التفاوض على نسبة تخفيض اليورانيوم إلى أقل من 60 في المئة، وهي النسبة المتوصل إليها مؤخراً في إيران المثيرة لحفيظة واشنطن. ، فضلاً عن تمسك إيران بعدم قبول التفاوض حول البرنامج الصاروخي ونحوه المثير للقلق الأمريكي والغربي والشرق أوسطي. وهذا التصلب الإيراني ربما ناتج من اقتناع إيران وبالأخص أنصار الاتفاق الذين أضحوا غير مطمئنين لدعوة الحوار الأمريكية، بسبب الضعف الشديد الذي اكتنفهم، بسبب الفشل في تحقيق ثمار مهمة منه عقب انسحاب إدارة ترامب من الاتفاق النووي وتمسك واشنطن بفرض العقوبات ، وأصبحوا يدركون أن بايدن وفريق السياسة الخارجية الأمريكية يعتقدون أنه، إذا واجهت إيران أزمات اجتماعية جديدة، فسوف تتضاءل قوتها الإقليمية بالنظر إلى تجربة الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية في الثمانينات على أنها نقطة تركيز مركزية لسياسة الولايات المتحدة للمراجعة التكتيكية للبلدان المستهدفة(متقي 2021 ، ص 8) . ومن ثم ومع توقع إمكانية فوز المحافظين في إيران في الانتخابات الرئاسية الإيرانية المقبلة المقررة في جوان 2021 (ببير بهلوي (w6LD103) علماً أن هؤلاء "المتشددين" الذي يمثلون الجناح المهيمن في نظام الحكم في إيران والذين أصبحوا على الأرجح أقل استعداداً من أي وقت مضى لتقديم أي تنازلات لسلطات واشنطن وهو ما تجلّى خلال مفاوضات فيينا لإحياء الاتفاق النووي ، مع استمرار سعيهم الحالي بالتوجه صوب أروسيا، تقادياً لمزيد من تكاليف سياسة "الانهيار من الداخل الإيراني" التي مارستها إدارة ترامب السابقة وتزاول ممارستها إدارة بايدن الحالية والناجمة عن تبعات العقوبات القاسية على إيران، وعدم رفعها عنها في ظل بداية عمل الإدارة الحالية .

السيناريو الثالث: التطور نحو مواجهة مفتوحة بحيث يبدو أن الاختلافات الواضحة بين إيران والولايات المتحدة في الشرق الأوسط ستظل قائمة، فحسب خطاب بايدن إلى أنه على الرغم من أن أولويات إدارته ستركز على القضايا النووية الإيرانية بشكل أكبر من تركيزها على الشرق الأوسط، فإنه لن يبتعد كثيراً عن التقليد الأمريكي المتمثل في ممارسة الضغط على إيران ، بالإضافة إلى الخطاب الذي يطالب بتغيير سلوكها الإقليمي(2021oLR) وهو ما قد ترفضه إيران، ومن ثم فإنه من السذاجة القول بأن فترة الرئاسة الديمقراطية

بقيادة جو بايدن ستترجم تلقائياً في تحقيق الانفراج واحداث تحسن تلقائي في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية ، خاصة بعدما شهدت فترة ترامب الرئاسية تنامي قوة معسكر المحافظين المتشددين في إيران وفي حال فوزهم بالانتخابات الإيرانية في صيف 2021 (w6LD103). وكذلك ما نجم عن تعثر المفاوضات في مؤتمر فيينا وتمسك الطرفين الأمريكي والإيراني بمطالبها في خضم اتفاقهما مبدئياً على احياء الاتفاق دبلوماسياً. وفي ظل استمرار الضغوط الاقتصادية على إيران من الطبيعي أن تفرض التوقعات المتزايدة للمجتمع الإيراني خلال رئاسة بايدن تحديات جديدة للبنية السياسية والاجتماعية فيها. فإذا ما نجحت الولايات المتحدة في استمرار استخدام هذه الضغوط كمقدمة لأزمة اجتماعية للداخل الإيراني بالموازاة مع التفاوض، فإن مستوى العلاقات الإيرانية-الأمريكية سيتصاعد من ميدان تفاعل إلى أزمة قابلة للتطور بين إيران والولايات المتحدة، كنتيجة للأزمات الاجتماعية في إيران، وتصبح هيكلية بطبيعتها أو تتأثر بالضغوط الأمريكية والدولية، وبالتالي تصبح المواجهة مفتوحة بين البلدين (متقي، 2021، ص 8).

لكن الأکید في ظل مقاربة بايدن الجماعية في التعامل الدبلوماسي مع الملف الإيراني في حال وصول المفاوضات إلى نفق مسدود، فإن خيار اللجوء إلى الحسم العسكري يبقى مطروحا كحل أخير، لكن لن يكون إلا في إطار جماعي مع حلفائها، وقد يرفضه شركاؤها من القوى الكبرى كالصين وروسيا اللتان تمتازان بعلاقات شراكة وطيدة مع إيران ويرفضان الحل العسكري، كما ترفضان امتلاك إيران للسلاح النووي وتفضلان الحل الدبلوماسي بدل الحل العسكري حيال ملف إيران النووي.

خاتمة:

من خلال ما سبق، يمكن استخلاص أن مختلف الإدارات الأمريكية المتعاقبة على البيت الأبيض سعت فقط للحد من قدرة نظام طهران على إثارة المشاكل على الساحتين الإقليمية والدولية. عندما ظلت تحافظ على نفس الثوابت والركائز مع تغيير فقط في النهج. فالديمقراطيون يفضلون بصفة عامة طريقة الحوار والمفاوضات والتركيز على الجهود والمبادرات والمقاربات الدولية المتعددة الأطراف من دون التخلي عن التهديد والضغوط والعقوبات، في المقابل أن يحبذ الجمهوريون المنهج الأحادي والتدخل السياسي والعسكري ولغة القومية والتهديد من أجل إجبار إيران على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. ويبدو أن الاختلاف بين الإدارات الديمقراطية والجمهورية يتمثل فقط في النهج والمقاربات بين الإدارات المتعاقبة الممارسة لسياسة خارجية قائمة على التشدد والانفتاح والتفاوض والتحييد.

وتندرج على ما يبدو إدارة بايدن الديمقراطية ضمن نطاق التفاوض والانفتاح في السياسة الخارجية الأمريكية ، وهو ما تجلى من خلال بداية تبني إدارته لأولوية الحل الدبلوماسي في إطاره الدولي في التعاطي مع الملف الإيراني بشكل عام ، عقب بداية العودة رغم ما يعترضها من صعوبات شاقة لإحياء الاتفاق النووي منذ جلوس الطرفان الإيراني والأمريكي على طاولة المفاوضات في إطار مجموعة الـ 5+1 بقيادة واشنطن في أول مؤتمر دولي رغم تعثره في فيينا أبريل 2021 منذ اتفاق الأطراف، 2015 وبعد الانسحاب الأمريكي منه في عهد إدارة ترامب السابقة، ويخضع التوصل إلى الاتفاق إلى تنازلات توافقية من الطرفين ربما في جولات

تفاوضية لاحقة، مادام الطرفان متفقان على الحل الدبلوماسي مبدئياً، وتجاوزا على الأقل مرحلة الإمتثال مقابل الإمتثال السابقة بينهما بشأن احيائه.

وعليه، فإن ملامح وآفاق السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة الرئيس جو بايدن، تركز على ثوابت أمريكية قائمة بالأساس من قيل كمنطلقات مرتبطة دوما بالأهداف الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وتنحو بتوجهات متغيرة نحو الانفتاح عليها والتفاوض معها دبلوماسيا وفي إطار دولي جماعي دون تحييدها وفق متطلبات المصلحة القومية الأمريكية الراهنة والمستقبلية، ومن ثم تتخلص المتغيرات في سياسة إدارته تجاه إيران وملفاتها تتجلى في طريقة التعاطي معها دون تصاعد خطر إيران، بالمراهنة على الأطراف الدولية في إطار مجموعة الـ1+5 من جديد، وبإدخال تغييرات جوهرية من بوابة التفاعل الإيجابي وجرها بعيدا عن الحالة المتشنجة الحاكمة والموجهة لسياساتها تحت وقع العقوبات والضغوط والعزلة، مع الحذر دون تجاهل مرجعياتها الدينية والسياسية، وأهدافها الثورية والمراقبة والتقييد المستمر لأنشطتها النووية والصاروخية وفق نظام توازن قوى إقليمي، دون اللجوء إلى الخيارات العسكرية التي تبقى مطروحة دوما، لكن في إطار جماعي كحل أخير على غرار نهج إدارة باراك أوباما السابقة إلى حد كبير كونه كان نائبا للرئيس فيها.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

بدري، عيد محمد وجمال، عبد الله. (2014). *الخليج في سياق تاريخي متغير*، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون
السعيري، بهاء عدنان. (2012). *الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد احداث 11 ايلوا 2001*. بغداد: مركز حمورابي
الضعيان، ضيف الله (ب، ت)، *العلاقات الإيرانية الأمريكية: الوجه الآخر*، الرياض: جامعة الملك سعود.
طاب، حميد محمد. (2016) *العلاقات الإيرانية الأمريكية توافق أم تقاطع*، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
مراد، محمد. (2009). *السياسة الأمريكية بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي*، بيروت، دار المنهل للطبع والنشر والتوزيع.

الهيتمي، صبري فارس. (1976)، *الخليج العربي: دراسة في الجغرافية السياسية*، بغداد: مطبعة جامعة بغداد.

مقالات من المجلات:

البسيوني، سمير زكي. (2007). *الشباب الإيراني والسياسة الخارجية*. مجلة السياسة الدولية. العدد 168، ص 131.
علو، أحمد. (2019). *إن معرفة الخصائص الجغرافية لأمة ما تعني معرفة سياستها الخارجية: نابليون بونابارت*. مجلة الجيش اللبناني. العدد 403، ص2.

عتريس، طلال. (2006) *إيران في تحولات الشرق الأوسط: المخاطر*، مجلة شؤون عربية. القاهرة. العدد 125، ص

37

على كاطع سليم (2015). *البعد الإيراني في السياسة الخارجية الأمريكية*. بغداد، مجلة دراسات دولية. العدد 60 ص
ص20.19.

سيد أحمد، أحمد. (2017). *إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط: حدود التغيير*. السياسة الدولية. القاهرة. العدد 207،
ص49

المجالي، ايداد. (2019). *القوة الناعمة لإيران في الشرق الأوسط*. مجلة مدارات إيرانية. برلين العدد 4، ص ص14 15
كمال، محمد. (2015). *مبدأ أوباما وسياسته الشرق أو سطية*. مجلة السياسة الدولية. القاهرة. العدد 201. جويلية
2015، ص71.

كمال، محمد. (2015). *السياسة الأمريكية والشرق الأوسط*. مجلة السياسة الدولية. القاهرة. العدد 203، ص 213.

التقارير:

الذهب، علي. (2018). *تصاعد تهديد صواريخ الحوثيين على السعودية وإخفاقات المواجهة*، قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

شفيق، يفتاح. (2006). *الصواريخ الاستراتيجية الإيرانية*، تل أبيب: معهد دراسات الأمن القومي، جامعة تل أبيب. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. *السياسة الخارجية لبايدن*. (2020). *المقاربة الفكرية واللامح الرئيسية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.*

المنتديات: أبو عامر، مأمون، (2020)، البرنامج الصاروخي الإيراني وآثاره على الأمن الإقليمي. فلسطين: منتدى السياسات العربية، جامعة الامة.

مقالات من الجرائد:

العجمي، فايز. (2002). *قانون داما تو*. لعبة انتخابية. صحيفة الشرق الأوسط. العدد 8708، ص 07. النجار هشام. (2021). *محور إيران والقاعدة، رؤية أمريكية مغايرة لمكافحة الإرهاب*. صحيفة العربي. العدد 11942، ص6.

مقالات من الانترنت باللغة العربية:

إنترناشونال إيران، تعليمات استراتيجية الأمن القومي لبايدن: منع التهديد الإيراني وحل القضية النووية من خلال الدبلوماسية ، منشور بتاريخ 04 مارس 2021 على الموقع <https://bit.ly/2PJKhJ9> تاريخ الزيارة 2021.03.05

بهلوي بيبر، الثابت والمتغير في إدارة بايدن: مقال منشور بتاريخ 2020.12.06 على الموقع التالي <https://bit.ly/2PiSB2p> تاريخ الولوج 2021.02.28

بوسط، ساسة، لو قلبت إيران الطاولة. كم من الوقت يلزمها لتمتلك القنبلة النووية؟ تاريخ النشر 2018.6.24 على الموقع <http://bit.ly/2Pflmx1> تاريخ الزيارة 2021.03.03

الجزيرة ،نت، مفاوضات فيينا.. إيران ترفض تقديم "امتيازات جديدة" لواشنطن وتعد بالتراجع عن تخصيب اليورانيوم بنسبة 60% تاريخ النشر 2021.04.20 على الموقع : <https://bit.ly/3xifbtq> تاريخ الزيارة 2021.04.21 عبد الحكيم، أحمد، بايدن والشرق الأوسط"... ماذا تخبئ دفاتر الإدارة الأميركية، تاريخ النشر 2021.01.19 على الموقع <http://bit.ly/3uN5Qse> تاريخ الزيارة 2021.03.10

عياض عبد القادر ، برنامج حلقة ما وراء الخبر، طهران تعلن زيادة تخصيب اليورانيوم وتديد دولي بالخطوة، قناة الجزيرة :202104.14. <https://bit.ly/3aydT3A> تاريخ مشاهدة حلقة البرنامج 2021.04.14 على الساعة 19.10 بتوقيت الجزائر

فرانس 24، بايدن يحث الحلفاء على التصدي الانشطة إيران النووية، منشور على الموقع التالي بتاريخ 2021.02.25 <https://bit.ly/3q33Atk> تاريخ الزيارة 22021.02.27

السرحدان، احمد حسين، إيران: اشكالية النظام السياسي في ظل الصراع مع الولايات المتحدة، مقال منشور بتاريخ 2019.05.15 على المواقع <https://bit.ly/2PfDffl> تاريخ الزيارة 2021.03.11

الشامي طارق، عقيدة كارتر " الأمريكية لا تزال صالحة للاستخدام ضد إيران، تاريخ النشر 22 جويلية 2019 على الرابط

تاريخ الزيارة <https://bit.ly/3qZhDkF> 2021.02.02

الطالعي، رفيعة، الحاج، تيم، فوز بايدن ينعش آمال التغيير في السياسات الأمريكية تجاه الشرق، 2020.11.10 على الموقع <https://bit.ly/2O2ioLR> تاريخ الزيارة 2021.3.05

كورتيليسا، إريك، هاريس تقول لمؤيدين يهود أن بايدن لن يضع شروطا لتقديم المساعدة لإسرائيل إذا تم انتخابه،
2020.08.27 على الموقع <https://bit.ly/31OQdmR> تاريخ الزيارة 2021.03.30
المنشأوي، محمد، بين الاحتواء والضغط. تعرف على سياسات الرؤساء الأميركيين تجاه إيران على مدى 40 عاما،
منشور بتاريخ 2021/2/4. على موقع <http://bit.ly/3w80CrB> تاريخ الزيارة 2021.02.23
نوار إبراهيم، شروط التفوق العسكري النوعي لإسرائيل، مقال منشور بصحيفة القدس العربي 2020.10.06 على
الموقع <https://bit.ly/31Hsip9> تاريخ الزيارة 2021.02.28
هواش عمر، إيران ترد على أنباء عن سعي إسرائيل لتشكيل تحالف ضدها يضم دولا عربية. 03 مارس 2021 على
الموقع التالي: <https://bit.ly//3d2rEZU> تاريخ الولوج 2021.03.04

المراجع باللغات الأجنبية:

باللغة الفرنسية

مقالات من الجرائد

Le monde Diplomatique, "L'Iran menace Ormuz pour éviter des Sanctions", Paris,
quotidien du Monde, N 286348, Mardi 24 Janvier 2012.p p1, 2.

مقالات من الإنترنت:

Vychinski, Krill, Fermer le détroit d'Ormuz : «une réponse de l'Iran parmi d'autres aux
démarches des USA» Article diffusé sur : <https://bit.ly/3fYLAij> le 24.04.2019 visité
le27.04.2019.

المراجع باللغة الإنجليزية:

مقالات من الانترنت باللغة الإنجليزية

Bonnie Kristian, The Biden Administration Is Taking Steps to Stay in Iraq Forever
.february22th.2021 in : <https://bit.ly/3wuDQKD> visited 15.03.2021

Joseph Biden, Why America must be lead again Rescuing U.S. foreign Policy after Trump?
Affairs revue, USA, April 2020, in <https://fam.ag/33QH12Y> visited in 25.02.2021.

Stark Alexandra, Give Up on Proxy Wars in the Middle East, August 7, 2020, in site :
(3m1rhll) visited 2021.3.10